العدد (1382) السنة السادسة - الاحد (30) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحكومة تبدأ مع كبار المسؤولين الامريكيين الخطوات الاولى لتفعيل اتفاقية سحب القوات

بغداد/ المدى

بحثت الحكومة مع كبار المسؤولين الامريكيين في العراق الخطوات الاولى للبدء بتفعيل اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق والتي تم اقرارها في مجلس النواب الخميس الماضي.

وقال بيان صادر عن الحكومة امس السبت ان "رئيس الوزراء نوري المالكي بحث مع السفير الامريكي رايان كروكر وقائد القوات متعددة الجنسيات الجنرال ريموند أوديرنو الخطوات الاولى للبدء بتفعيل إتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق والتي ستأخذ صفتها القانونية بعد مصادقة مجلس الرئاسة عليها". واضاف البيان انه تم البحث ايضا في آليات إخراج العراق من الفصل السابع وقضية المعتقلين والمواقع التي يشغلها الجانب الامريكي والمنطقة الخضراء والمجال الجوي والطيف الترددي، وفقا للبيان.

وعلى صعيد متصل، ذكرت السفارة الأميركية في بغداد أنها تنتظر مصادقة مجلس الرئاسة على الاتفاقية الأمنية ودخولها حيز التنفيذ. وأوضحت المتحدثة باسم السفارة الأميركية لدى بغداد آنا آسكروهيما بحسب "راديو سوا" ان "الخطوة الأولى هي مصادقة الاتفاقية من هيئة الرئاسة العراقية وإذا تمت المصادقة فستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني المقبل". وكشفت آسكروهيما أن الجانبين العراقي والأميركي سيُشكلان لجانا مشتركة لتنفيذ بنود الإتفاقية مؤكدة انه "حسب بنود الاتفاقية فإنها سوف تؤسس لجان على أربعة مستويات لتنفيذ الاتفاقية". وعن طبيعة عمل هذه اللجان، قالت آسكروهيما "هذه اللجان ستعمل على عدة مستويات، كالمستوى الوزاري والعسكري، فضلا عن لجان فرعية ومشتركة"، موضحة أن لجنة خاصة ستشكل لتنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين واشنطن وبغداد.

ولفتت آسكروهيما إلى أن من حق الولايات المتحدة أو العراق نقض الاتفاقية وقالت "حسب القانون الدولي، بعد أن تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ فإنها تكون ملزمة من قبل الطرفين، أي طرف يستطيع أن يلغي الاتفاقية مع إبلاغ مسبق لا يقل عن سنة". وفي معرض ردها على سؤال بشأن تعامل الإدارة الأميركية المقبلة مع الاتفاقية، قالت المتحدثة باسم السفارة الأميركية "هذه الاتفاقية توفر للإدارة المقبلة الصلاحيات الضرورية لتنفيذ مهام القوات الأميركية في العراق".

من جهته أكد مستشار الشؤون الثقافية والإعلامية في السفارة الأميركية في بغداد السفير آدم ايرلي أن اتفاقية سحب القوات الأميركية من العراق تتميز عن كافة الاتفاقيات التي سبق للولايات المتحدة أن ابرمتها مع دول العالم في كونها معلنة على الشعب العراقي.

وأضاف ايرلي ان "هذه الاتفاقية فريدة من نوعها، لدينا تاريخ طويل من العلاقات والاتفاقيات والتحالفات مع بلدان اخرى، الموضوع الاكثر اهمية في هذه الاتفاقية أنها معلنة، وصوت ممثلو الشعب العراقي، وقد اطلع عليها الشعب وليس لدينا اية اتفاقية أمنية مع أي بلد بهذه الطريقة الواضحة وليس فيها أي بنود سرية وأي شخص يستطيع الاطلاع عليها". وشدد أيرلي على اهمية وجود الثقة بين طرفي اية اتفاقية لتتمكن من تنفيذ بنودها، وقال "لا توجد اتفاقية ناجحة دون وجود الثقة بين الجانبين. الناس عادة لا يتوقعون أننا سنلتزم بالاتفاقية وهذا الشيء يشغل بال الناس ويجعلهم قلقين. احد الاشياء التي تخيف الناس أن الولايات المتحدة قد تستخدم الاراضي العراقية لمهاجمة احدى دول الجوار العراقي لكن الاتفاقية واضحة في هذا الشأن، الولايات المتحدة قالت اننا لن نستخدم الاراضي العراقية للهجوم على اي بلد، وأنا اتفهم خوف العراقيين لأن العراق كان معرضا لهذه الاشياء من قبل قوى أجنبية". وأشار أيرلي إلى أن اتفاقية سحب القوات الأميركية من العراق تلزم الإدارة الجديدة في البيت الابيض بالأخذ بها كونها جيدة للعراقيين والأميركيين على حد سواء، لافتا إلى أن الشعب العراقي سيلمس نتائجها بعد مرور ستة اشهر من العام القادم مع اختفاء المظاهر العسكرية للجيش الأميركي من الشارع العراقي.

وعلى صعيد متصل، وصف القيادي بجبهة التوافق العراقية عبد الكريم السامرائي، إضافة فقرة الاستفتاء لاتفاقية سحب القوات التي جرى التصويت عليها الخميس "بالإنجاز الكبير"، مشيرا إلى ان وثيقة الإصلاح السياسي ستكون ملزمة للسلطتين التنفيذية والتشريعية. وأضاف السامرائي وفق أصوات العراق امس السبت "نحن في مجلس النواب لم تكن لنا الفرصة المناسبة لإصلاح ما جاء في نص الاتفاقية لذلك اجتهدنا أن نعمل بكل ما وسعنا لإصلاح واقع الحال"، موضحا أن "وثيقة الإصلاح السياسي ستلزم السلطتين التشريعية والتنفيذية ما جاء فيها وستكون الضمان لتنفيذ الاتفاقية لأنها جاءت على شكل قرار من مجلس النواب". ووصف السامرائي وهو عضو في الحزب الاسلامي إدراج موضوع الاستفتاء في بنود الاتفاقية بـ"الإنجاز الكبير"، معربا عن أمله أن تكون الاتفاقية بداية لتحقيق السيادة عام ٢٠١١.

وأقر مجلس النواب الخميس، الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة، بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل ٣٥ صوتا معترضا هي مجموع اصوات التيار الصدري مع ستة نواب اخرين ممن اعتبروا ان الاتفاقية تمس السيادة العراقية.

31 كانون الأول 2011 رحيل آخر جندي أمريكي من العراق

ترجمة:عمار كاظم محمد

بعد جولات من المفاوضات المعقدة، وضع البرلمان جدولا زمنيا لانسحاب القوات الأمريكية من العراق حيث صوت البرلمان لرفع السيطرة العسكرية الأمريكية على البلاد حيث يعتبر هذا التصويت نقطة تحول حاسمة في الصراع الجاري في العراق.

الاتفاقية الأمنية جاءت نتيجة لمفاوضات مطولة وصعبة حيث يتطلب من القوات الأمريكية ترك المدن والبلدات والقرى العراقية بحلول الثلاثين من شهر حزيران من السنة القادمة وعلى القوات الأمريكية تكملة انسحابها بالكامل من الأراضي العراقية بحلول يوم ٣١ كانون الأول من عام ٢٠١١ حتى ذلك الحين ستكون القوات الأمريكية تحت الإشراف العراقي للمرة الأولى، حيث أنهم يفعلون الآن ما يحلو لهم، لكن في المستقبل القريب سيكون على القوات الأمريكية استشارة الضباط العراقيين قبل كل عملية كما يجب عليهم الحصول على أوامر إلقاء قبض عراقية.

لقد تم التصويت على الاتفاقية وكان المعارضون فقط هم أعضاء الكتلة الصدرية وبعض الأعضاء المستقلين حيث رددوا أصوات الاحتجاجات.

التركيز الدولي بشأن انتخابات الرئاسة الأمريكية وعلى الأزمة المالية العالمية صرفت الانتباه عن التنازلات الجذرية التي قدمتها الولايات المتحدة للحكومة العراقية ومن قبل الرئيس بوش في الأشهر القليلة الماضية، حيث الادعاءات التي كان يطلقها السيناتور جون ماكين حول إحراز النصر في العراق نتيجة التأثير السياسي للولايات المتحدة قد تلاشت إلى حد كبير مثلما تلاشى شجب السيناتور جون ماكين خطة باراك أوباما لسحب القوات المقاتلة على مدى ١٦ شهرا حيث وافق الرئيس بوش عبر هذا الاتفاق على خطة لا تختلف كثيرا عن خطة أوباما.

ولكسب رأي المتشككين في الاتفاقية، وافقت الحكومة العراقية على إجراء استفتاء عام عليها سيتم في العام القادم بعد تطبيقها، مثلما طالبت كتلة التوافق بضمانات لـ ١٧ ألف عراقي محتجزين لدى القوات الأمريكية سيتم تسليمهم إلى الحكومة العراقية.

تمثل اتفاقية انسحاب القوات كما تم تسميتها نقطة مهمة في الصراع الجاري في العراق وحينما بدأت الولايات المتحدة التفاوض حول الاتفاقية التي ستحل محل تفويض الأمم المتحدة الذي سينتهي بنهاية هذا العام كانت الولايات المتحدة تريد جعل الوجود العسكري الأمريكي في العراق غير محدد بتاريخ معين لكن الحكومة العراقية اتخذت موقفا وطنيا جدا إزاء هذه الحقيقة حيث طالبت وحصلت في النهاية على جدول زمني لانسحاب القوات.

ولتجنب ادعاءات الآخرين بكون الحكومة العراقية مجرد دمية أمريكية شدد رئيس الوزراء نوري كامل المالكي على أن الاتفاقية هي خطة للانسحاب الأمريكي، حيث كان عنوانها كما وضع باللغة العربية هو «اتفاقية بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق على انسحاب القوات الأمريكية من العراق».

على صعيد آخر كان بعض المسؤولين الكبار في الإدارة الأمريكية منزعجين من حجم التنازلات التي قدمها الرئيس بوش، اذ تعدل الاتفاقية ميزان القوى بين القوات العسكرية الأمريكية والحكومة العراقية وفي ما عدا ما هو مطلوب في قضية التشاور مع الضباط العراقيين، فانه يحرم على الولايات المتحدة استخدام العراق كقاعدة لضرب الدول الأخرى مثلما حصل من ضرب المروحيات الأمريكية الأخير على سوريا.

نقطة الخلاف الوحيدة في هذه الاتفاقية كانت تتمثل في الطلب العراقي في إعطائهم الحق في محاكمة الجنود الأمريكيين المتهمين بجرائم وقد تنازلت الولايات المتحدة جزئيا مع أنه من المستبعد حصول ذلك إلا في حالات كونهم خارج الواجب وبعيدين عن قواعدهم، كذلك فان للعراقيين الحق في محاكمة المتعاقدين الأمريكيين وبشكل خاص شركات الأمن الخاصة التي يمقتها العراقيون.

سيتولى العراق أيضا مسؤولية المنطقة الخضراء في بداية كانون الثاني من عام ٢٠٠٩ .

ماذا تعني هذه الاتفاقية ؟

١. الاتفاقية بين العراق والولايات المتحدة هي خطة للانسحاب الأمريكي وطريقة عمل للقوات الأمريكية ستبقى نافذة حتى يتم الانسحاب النهائي في مدة ثلاث سنوات.

٢. الاتفاقية محددة جدا لجداول الانسحاب الزمني حيث تنص على انسحاب كل القوات الأمريكية من المدن والقرى في موعد أقصاه ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، والأهم من ذلك هو النص على انسحاب كامل القوات الأمريكية من الأراضي والمياه والمجال الجوي العراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني ٢٠١١.

٣. أراد الجانب الأمريكي وضع جدول زمني مشروط بتحسن قوات الأمن العراقية لكن الصيغة النهائية للاتفاقية تنهي هذا الأمر .

٤. سيكون من المستحيل للقوات الأمريكية اعتقال أي عراقي ما لم يحصل بموجب قرار عراقي، ولن تقوم القوات الأمريكية بتفتيش أي بناية بدون قرار قضائي عراقي.

٥.سيفقد المقاولون الأمريكيون حصانتهم القانونية وربما من الممكن للعراق أن يتقدم بدعاوى تهم ضد المتعاقدين الأمنيين الذين قتلوا عراقيين في السابق بأثر رجعي.

٦. على الرغم من المناقشات حول حصانة الجنود الأمريكان لكن من غير المحتمل تقديمهم للمحاكمة لكن الأمر المهم في هذا هو حماية الأموال العراقية في الخارج والتي تمول بشكل خاص من قبل بنك نيويورك الاتحادي من الإجراءات القضائية .

عن صحيفة الاندبندنت

منظمات غير رسمية تطالب بمساعدات انسانية عاجلة

مئات العوائل المسيحية تتدفق الى لبنان هرباً من العنف

بيروت/ ا ف ب

تطالب المنظمات غير الحكومية في لبنان بمساعدات عاجلة تمكنها من مساندة مئات العائلات المسيحية العراقية التي تتدفق على لبنان هربا من اعمال العنف.

وتقول المسؤولة في منظمة كاريتاس ايزابيل سعادة فغالي بحسب فرانس برس «ارتفع عدد المسيحيين العراقيين الذين يطلبون مساعدتنا بشكل كبير جدا خلال الاشهر الاخيرة».

وتؤكد المسؤولة في المؤسسة الانسانية انه «منذ حزيران تصل خمس عائلات كل اسبوع الى هنا طلبا للمساعدة» مضيفة «المشكلة خطيرة جدا وليس لدينا مساعدات كافية».

وقد ارتفع عدد اللاجئين العراقيين الى لبنان بسرعة كبيرة منذ تشرين الاول عندما هربت اكثر من الفي عائلة مسيحية من مدينة الموصل بعد موجة اعتداءات واغتيالات واحراق منازل استهدفت هذه الطائفة.

في احد كنائس الطائفة المسيحية الكلدانية في ضواحي بيروت تنهمك رانية شهاب في توزيع الاغطية والادوية ومواد اساسية اخرى وتقول «منذ مطلع تشرين الاول اقدم المساعدات ل ٢٠ عائلة جديدة في الاقل كل اسبوع».

واقامت كاريتاس ستة مراكز لتقديم المساعدات الى اللاجئين العراقيين في لبنان من بينها هذه الكنيسة.

وتضيف شهاب «الكثير من العائلات تصل حاليا بدون رجالها. الرجال اما قتلوا او جرى اختطافهم».

وتضيف «بعض اللاجئين يصلون بثياب تكاد تغطي جسدهم. كل واحد منهم يحمل معه قصة حزينة. خساراتهم كبيرة وهذا باد عليهم بوضوح».

وتقدر المنظمات غير الحكومية بان عدد اللاجئين العراقيين في لبنان، من مسلمين ومسيحيين، بات يتراوح بين ٤٠ و٥٠ الف لاجيء. ولا تنوي غالبيتهم الاستقرار في لبنان وانما تصل اليه كبلد عبور في الطريق للاقامة في موطن اخر خصوصا الولايات المتحدة.

وتقول «وضعي سيئ ويداي ترتجفان طوال الوقت».

في احد المقاهي الصغيرة في ضاحية بيروت الشرقية توزع نحو ٢٠ مسيحيا عراقيا على الطاولات يلعبون الورق ويحتسون الشاي وهم يناقشون المستجدات.

ويقول سعد يوسف عزيز، ٤٥ عاما، وهو يحمل مسبحة بيده «وصلت منذ اربعة ايام مع زوجتي وولدي الاثنين وانا على استعداد وتشرح الناطقة باسم المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة لورا شدراوي الوضع بقولها «ان السلطات اللبنانية تعتبر وجود هؤلاء على اراضيها غير شرعي برغم اننا نزودهم بشهادات لجوء».

ويتطلب تامين اقامة اللاجئين العراقيين في بلد آخر مدة تتراوح بين سبعة اشهر وعام واحد.

امل جرجس بطرس سيدة في الثمانية والاربعين من عمرها وهي من بين الذين يرغبون بان يكون موطنهم الجديد الولايات المتحدة او استراليا.

وصلت امل الى لبنان مطلع تشرين الثاني قادمة من الموصل مع اولادها الثلاثة، وتقول «في اذار الماضي قام مسلحون بقتل زوجي خلال عمله في متجره».

وتضيف بصوت متهدج «حاليا ننام على فراش على الارض في منزل من غرفتين نقيم فيه مع افراد سبع عائلات اخرى».وتشير الى يديها للاقامة في اي بلد يستقبلني».

ويضيف «اريد فقط ان اقيم في مكان امن حيث بامكاني ان اعيد بناء حياتي».

لكن سعد، كما العديد غيره، لا يتوصل للعثور على منزل لائق في لبنان حيث يسعى بعض المالكين للاستفادة من الظروف فيرفعون الاسعار.

اما كمال حمو، ٥٠ عاما، فقد وصل الى لبنان منذ ثمانية اشهر ويامل بالانتقال الى الولايات المتحدة حيث يقيم اشقاؤه الاربعة. ويقول «لا يقبل احد هنا باستخدامي وامضي اوقاتي بالانتظار».

ويضيف «لا احد منا يريد العودة الى العراق. نحن نفضل ان نبقى في الشارع على ان نعود الى مكان تنتظرنا فيه الدماء».

يذكر بان دول الاتحاد الاوروبي اعربت الخميس عن استعدادها لاستقبال نحو مئة الف لاجيء.

في ظل غياب الرقابة الرسمية وضعف متابعة العائلة

محـــال الألعـــاب الالكترونيـــة تهـــدد مســـتقبل الاطفال

بغداد/ ناظم العكيلي

حملت ام (س) عباءتها بعجالة وبالكاد تمكنت من ارتدائها بعد ان قطعت نصف الزقاق وهي تهرول باضطراب واضح جذب اهتمام اغلب من صادف وجودهم من الجيران في الزقاق الذي تسكنه في احد المناطق الشعبية من العاصمة، وكانت وجهتها هي محل الالعاب الالكترونية القريب من الزقاق بحثا عن (س) الذي اشتبهت الام بوجوده هناك بعد ان اكتشفت اختفاء مبلغ خمسة الاف دينار من محفظتها بعد خروجه من البيت متوجها الى مدرسته كما هو مفترض.

اشتباه الام تحول الى حقيقة بعد أن وجدت فعلا ابنها بصحبة عدد من زملائه في المدرسة يحتلون مقاعدهم امام اجهزة البلي ستيشن منشغلين باللعب بدلا من ان يكونوا في نفس الوقت على مقاعد الدراسة فبدا لها ما اكتشفته كانه مصيبة الا ان المصيبة الاكبر كانت في اليوم التالي حين اصطحبت ابنها الى مدرسته خوفا من تكرار ما حدث فاكتشفت من على لسان مدير المدرسة ان (س) دائم الغياب وضعيف المستوى بعد اصطحابها والسبب بات معروفا لي منذ ذلك اليوم المشؤوم (كما تصفه الام): «لقد ادمن ابني وبعض رفاقه التردد على محل الالعاب القريب منذ بداية العام الدراسي».

ظاهرة الازدياد المضطرد لمحال الالعاب الالكترونية وانتشارها بشكل عشوائي في أزقة وشوارع المناطق السكنية وخصوصا الفقيرة باتت خطرا مضافا يهدد مستقبل الأطفال هذا ما يقوله عدنان صالح احد الناشطين في مجال دعم الطفولة في العراق ويضيف «الاطفال من التلاميذ او غيرهم يترددون على هذه المحال دونما رقابة أو مسؤولية سواء من الأسرة أو المجتمع فضلا عن عدم وجود متابعة جدية من ادارات المدارس ناهيك عن سطحية اغلب برامج ومشاريع رعاية الطفولة التي تتبناها المؤسسات الرسمية او منظمات المجتمع المدني» ويلقي باللوم في اغلب مساحته على العائلة التي تبدي تساهلا كبيرا في موضوع الاهتمام المبالغ فيه من قبل الاطفال في موضوع ادمان الالعاب الالكترونية التي تدفع في حالات كثيرة تم تشخيصها من خلال بحوث او استطلاعات رأي مجتمعية بالطفل الى قاعات ومحال الالعاب للتخلص من مشاكساتهم داخل المنزل. ولم يخف صالح استغرابه من عدم اكتراث المؤسسات الامنية والقانونية ازاء استفحال الظاهرة مشيرا بالقول «وزارة الداخلية تتحمل قدرا كبيرا من اعباء المشكلة من خلال صمتها امام هذا الخرق الفاضح من قبل محال الالعاب للحقوق المدنية للعوائل واعتدائها الصريح على الامن العائلي وتسببها في ضياع مستقبل اعداد كبيرة من التلاميذ». ويضيف «على الوزارة ان تضع في الاقل ضوابط قانونية ورقابية على هذه المحال كان تحدد وتفرض مثلا اعمارا معينة في السماح بارتياد هذه المحال».

وتشكل هذه المحال بؤرا تفتقر الى ادنى شروط الصحة والراحة النفسية والجسدية الامر الذي يسبب متاعب صحية خطيرة قد تظهر خلال فترة زمنية وجيزة على شكل امراض في المفاصل. وفي هذا الصدد ينبه الدكتور رعد سلمان ناجي الى الأضرار الصحية الناتجة عن تعرض الأطفال لشاشات الأجهزة والإضاءة والألوان القوية التي من أبرزها تحسس العين وتأثرها وإجهادها وكذا تأثر عضلات العين والشبكية نتيجة المشاهدة والتركيز المستمرين الذي يؤدي مع مرور الوقت إلى ضعف البصر ومشاكل بصرية كثيرة ناهيك عن الارهاق الكبير الذي يتعرض له جسم الطفل او الحدث وما يلحقه هذا الارهاق من متاعب للمفاصل والعظام والجهاز العصبي لهم . وينصح الدكتور رعد بضرورة الرقابة المستمرة على الأطفال من قبل أولياء الأمور وتحديد أوقات اللعب والراحة ومشاهدة التلفاز وتوفير بديل مناسب للطفل في المنزل بدلا من ذهابه إلى محال لعب الاتاري.

وبدورهم دافع الاطفال عن كونهم طرفا اساسياً في تنامي وتأثير هذه الظاهرة وبطريقة لاتخلو من العفوية والبراءة. حيث يقول الطفل عادل البالغ من العمر ١١ عاما ان سبب وجوده في محل الألعاب الالكترونية انها تحتوي على ألعاب مثيرة ومشوقة وقيمة والاهم من هذا أنها رخيصة الثمن، بينما انحى زميله هيثم باللائمة على والده بسبب عدم سماحه له بشراء اقراص العاب قوية لجهازه الخاص حسب قوله في حين يتحدث زميلهم حسام بثقة عن نفسه بالقول انه ينفق نصف ما يحصل عليه من بيع الاكياس في احد الاسواق في محل الالعاب دون ان تكترث امه لذلك طالما يعود اليهم في النهاية بالنصف الاخر من المال الذي جناه في السوق. هؤلاء الأطفال وغيرهم لا تقع على عاتقهم أية مسؤولية تذكر ولا يتحملون تبعات ما قد يحدث لهم من مشاكل وأضرار طالما تنصل الكبار عن واجبهم ومسؤولياتهم تجاه أبنائهم فهل سيتحمل الأبوان مسؤولية ذلك أم ستتكفل المدرسة به أم سيتحرك المجتمع ككل؟اهالي الاطفال اقروا بمسؤولية جزئية في تنامي وتاثيرات الظاهرة، فيشير ابو عبد الله الى أن هذه المحال بحاجة إلى رقابة كما هو الحال في محال الانترنت لافتا إلى أن المسؤولية الأولى تقع على الأسرة ومن ثم الدولة و المجتمع. فيما يبين الباحث الاجتماعي نبيل عبد السلام الأضرار الاجتماعية والنفسية والسلوكية للموضوع والمتمثلة في الإدمان واكتساب عادات وسلوكيات سيئة كالكذب وعدم الاكتراث واللامبالاة والاختلاط بأصدقاء وحب العنف وأكد أهمية دور الأسرة في التربية والتنشئة السليمة والمتابعة المستمرة للأطفال إضافة إلى أهمية دور المدرسة والجهات المعنية بحماية وحقوق الطفل في هذا الجانب.